

## رسالة مؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، أود أن أنقل إليكم المعلومات التالية:

في الساعة ١١/٤٥ بالتوقيت المحلي من تاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ قام الجيش التركي بإطلاق قذائف مدفعية من داخل الأراضي التركية باتجاه ثكنة عسكرية في الرقة - تل أبيض، ما أدى إلى إصابة عنصرين بجروح بينهم ضابط برتبة ملازم أول. ولم ترد القوات المسلحة السورية على هذا الاستفزاز بالمثل ومارست أقصى درجات ضبط النفس.

وبتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في الساعة ٢٠/٠٠ بالتوقيت المحلي تعرّض عناصر حفظ النظام في منطقة تل أبيض إلى هجوم إرهابي مسلح بالتزامن مع قيام الجيش التركي بإطلاق قذائف مدفعية باتجاه الأراضي السورية ما أسفر عن إصابة عنصرين بجروح بينهم ضابط.

إن هذا السلوك العدائي غير المبرر من جانب الحكومة التركية، والذي مارست السلطات السورية أقصى درجات ضبط النفس إزاءه عندما تجنبت الرد عليه بالمثل، يدفعني للتساؤل حول الغايات الحقيقية وراؤه؟ وما إذا كانت السلطات التركية قد قررت الانتقال من مرحلة توفير المأوى والدعم التدريبي واللوجستي للمجموعات الإرهابية المسلحة العاملة انطلاقاً من أراضيها إلى مرحلة التورط المباشر في توفير دعم وغطاء عسكري لهذه المجموعات الإرهابية؟

إن الحكومة السورية، إذ تلفت انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه المسألة الخطيرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة، تتطلع إلى قيام المجلس بتحمل مسؤولياته في كبح هذه الانتهاكات والاستفزازات التركية إزاء سورية، وذلك تلافياً لخلق أوضاع تتيح للمجموعات الإرهابية، الناشطة في المناطق المحاذية للحدود السورية - التركية، توتير الأجواء باتجاه إخراج الأمور عن السيطرة مستغلة في ذلك العمليات العسكرية التي تشهدها محافظة إدلب على



الحدود الغربية بين البلدين وأي خلل يمكن أن ينجم عن الاشتباكات مع المجموعات الإرهابية التي تنشط على جانبي الحدود وتتلقى دعماً لوجستياً إنطلاقاً من الأراضي التركية، أو أي لجوء محتمل للقوات التركية إلى إطلاق قذائف مدفعية تستهدف المواقع العسكرية السورية في تلك المنطقة. وقد واصلت الجمهورية العربية السورية حتى الآن ضبط النفس بالامتناع عن الرد على القصف المدفعي التركي، وتعرب بالوقت ذاته عن استعدادها لبحث إقامة لجنة أمنية مشتركة سورية - تركية هدفها مناقشة بحث آلية ضبط الأوضاع الأمنية على جانبي الحدود في إطار احترام السيادة الوطنية للبلدين.

وسأكون ممتناً فيما إذا تم توزيع هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن وإصدارها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. بشار الجعفري

السفير المندوب الدائم